



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

### Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

### ● مستشار بالبنك الدولي، تنوع مصادر الدخل سبب تحسن الاقتصاد المصري<sup>١</sup>.

أشار الدكتور/ محمود عنبر، أستاذ الاقتصاد ومستشار البنك الدولي، إنه في ظل أوضاع دولية اقتصادية، والعالم يشهد أزمة مالية هي الأصعب والأخطر في التاريخ الحديث، أصبحت هناك حاجة إلى الاعتماد على القطاعات التي لا تتأثر بالصدمات الخارجية، مشدداً على أن تنوع مصادر الدخل كان دور في تحسن الاقتصاد المصري.

وأضاف أن العالم يعاني من صدمات خارجية تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، لافتاً إلى أن تنوع مصادر الدخل والاعتماد على قطاعات التكم فيها لا يتعلق بشكل كبير بما يحدث على الساحة الدولية أصبح أمراً مهماً للغاية، وهو ما انتهت إليه الدولة المصرية، ما دفع المؤسسات الإقليمية والدولية إلى الإشادة بالاقتصاد الوطني وتجعله أكثر استقراراً ومرونة في التعامل مع الصدمات الخارجية.

وأضاف منذ أن تبنت الدولة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي وسلسلة المشروعات القومية التي لم تتوقف والفقرات التي جرى تحقيقها على مستوى البنية التحتية كانت واحداً من أهم العوامل التي حُفرت بشقيها المحلي والأجنبي.

### ● صندوق النقد الدولي، الأوضاع المالية العالمية أثرها محدود على اقتصادات الخليج<sup>٢</sup>.

أشار صندوق النقد الدولي، إلى أن قد استطاع صناع السياسات في دول الخليج من اتخاذ إجراءات عاجلة خففت من الأثر الاقتصادي للصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كوفيد-١٩ وانخفاض أسعار النفط.

توقع صندوق النقد الدولي أن يكون للتحديات الجديدة المرتبطة بأزمة أوكرانيا وتشديد الأوضاع المالية العالمية أثر محدود على اقتصادات دول الخليج، إذ تبدو الآفاق أكثر إيجابية أمامها.

أشار إلى أن دول الخليج استفادت بوجه عام من ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، رغم استمرار تقلبها، مؤكداً أن العديد من المخاطر لا تزال تخيم على الآفاق - ولا سيما مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي.

يرى صندوق النقد بضرورة الحفاظ على زخم الإصلاح الذي بدأ أثناء سنوات أسعار النفط المنخفضة - بغض النظر عن مستوى أسعار الهيدروكربونات.

وأظهر الصندوق تحسناً كبيراً في أرصدة المالية العامة الكلية، تماشياً مع ارتفاع أسعار النفط وتراجع آثار الجائحة، متوقفاً أن يبلغ متوسط الأرصدة الأولية التراكمية (الاحتياطيات المالية) ٢٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي أثناء الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، مع احتواء ارتفاع النفقات حتى الآن - ولا سيما على الأجور.

وأوضح الصندوق أن فيما يلي حزمة شاملة من السياسات لمجابهة صدمات المدى القصير ومعالجة تحديات المدى المتوسط إلى الطويل التي يرى صندوق النقد ضرورة تطبيقها:

(١) يتعين تجنب الإنفاق المسابر للدورة الاقتصادية في سياسة المالية العامة على المدى القريب، مع استخدام الأرباح الاستثنائية التي تحققت من ارتفاع أسعار النفط في إعادة بناء هوامش الأمان وتوسيع حيز الحركة من خلال السياسة المالية.. ونظراً لتوفر الحيز المالي، ينبغي إعطاء الأولوية للدعم الموجه للتعامل مع الصدمات المؤثرة على فئات السكان الأكثر ضعفاً، مع تعزيز التقدم الذي تحقق في تقديم المنافع الاجتماعية الموجهة.

<sup>1</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3842350.aspx>

<sup>2</sup> <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1172794.html>

(٢) ينبغي أن يستمر توجه سياسة المالية العامة متوسطة المدى نحو تحقيق الضبط المالي بصورة موثوقة للنمو بغية ضمان الاستدامة المالية وزيادة المدخرات لتحقيق العدالة عبر الأجيال من خلال إطار مالي متوسط المدى يستند إلى قواعد موثوقة، مع الاستعداد لتحقيق تحول سلس في مصادر الطاقة. وينبغي تدعيم هذا التوجه من خلال تعبئة الإيرادات غير النفطية، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، واحتواء الأجور في القطاع العام، وزيادة كفاءة الإنفاق. وسيطلب التقييم الصحيح لموقف السياسة المالية الإدراج الكامل لعمليات صناديق الثروة السيادية، التي تشارك بصورة متزايدة في التنمية الوطنية.

(٣) من الضروري الحفاظ على استقرار القطاع المالي لدعم النمو الاقتصادي القوي. وعلى وجه الإجمال، تبدو القطاعات المالية سليمة، إذ إن الميزانيات العمومية لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي محمية من تشديد الأوضاع المالية العالمية بفضل تزامن هذا التشديد مع فترة ارتفاع أسعار النفط ووفرة السيولة، مما يسهل التوسع الائتماني.. غير أنه يتعين الاستمرار في مراقبة سلامة أوضاع البنوك بعناية.

(٤) تظل السياسات الرامية إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي وتنويع النشاط الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص أساسية كما هي دائما. وينبغي التعجيل بالإصلاحات الهيكلية الجارية وتقليص التسهيلات، بما في ذلك العمل على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتعزيز المرونة في أوضاع العمالة الوافدة، وتحسين جودة التعليم، وزيادة الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا والتحول الرقمي، وتدعيم الأطر التنظيمية، وتقوية المؤسسات والحوكمة، وتعميق التكامل الإقليمي، ومعالجة تغير المناخ.

### ● مجلة "الإيكونومست" في تقرير بشأن السياحة العالمية، ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى دول العالم بنسبة ٣٠٪<sup>٣</sup>.

- توقعت مجلة "الإيكونومست" في تقرير بشأن السياحة العالمية، ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى دول العالم بنسبة ٣٠٪ في العام ٢٠٢٣؛ ليصل إلى ١,٦ مليار سائح، وذلك بعد نمو بنسبة ٦٠٪ في العام ٢٠٢٢، ورغم ذلك فقد أشارت توقعات وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للمجلة إلى أن عدد السياح الوافدين على مستوى العالم لن يصل إلى مستويات ما قبل الجائحة عام ٢٠١٩ عندما بلغ ١,٨ مليار سائح.
- وأضاف تقرير مجلة "الإيكونومست" أن تعافي أعداد السياح الوافدين سيختلف من منطقة لأخرى، ففي حين شهد جزء كبير من الشرق الأوسط انتعاشا كاملا بالفعل، فإن التعافي في أوروبا الشرقية لن يتحقق قبل العام ٢٠٢٥ بسبب تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، في حين ستصل معظم المناطق الأخرى إلى التعافي الكامل في العام ٢٠٢٤.
- وتوقع التقرير أن يتعافى عدد السياح الوافدين في العالم إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل الوباء بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، مع انحسار الخوف من "كوفيد -١٩" ورفع القيود، ولكن الحرب الروسية الأوكرانية وما صاحبها من عدم استقرار سياسي وتفاقم التضخم عالميا والتباطؤ الاقتصادي بالإضافة إلى استراتيجية الصين الصارمة لاحتواء الوباء قد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى توقعات وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونومست، الوصول إلى مستويات التعافي في عام ٢٠٢٤ وليس عام ٢٠٢٣، مع احتمال حدوث اضطراب كبير في هذه الأثناء؛ ما قد يؤثر على السياحة العالمية، حيث ستكافح الفنادق والمطاعم والمطارات للتعامل مع نقص العمالة ومتطلبات الأجور وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.
- وعلى صعيد آخر، من المتوقع أن يصبح تأثير تغير المناخ على السياحة أكثر وضوحا مع ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه والفيضانات التي تجبر الوجهات السياحية على اتخاذ إجراءات، حيث تفتقر منتجات التزلج إلى الثلوج، والمنتجات الصيفية المتضررة من الجفاف وحرائق الغابات، وفي العام ٢٠٢٣، ستصبح هذه التأثيرات أكثر وضوحا إذا استمرت الأحداث المتعلقة بالطقس في التفاقم.

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، استمرار الاقتصاد المصري في تحقيق معدل نمو مرتفع خلال الربع الأول بواقع ٤,٤%.**
- استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال اجتماعها مع السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، التداعيات المختلفة للأزمة الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد المصري، موضحة أن هذه الأزمة نتج عنها اضطراب سلاسل الإمداد الدولية، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، وبالتالي حدث تصاعد في معدلات التضخم العالمي وتداعياته على الاقتصاد المصري.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد في هذا الصدد إلى أن الأزمة تسببت في ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ومن ثم اضطراب الأسواق المالية، وارتفاع تكلفة التمويل، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار في مختلف البلدان حول العالم، كما نتج عن ذلك كله تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، في ظل بؤار ركود عالمي.
- وأضافت تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من ٦% خلال العام ٢٠٢١ إلى ٣,٢% خلال العام الجاري، مع توقعات باستمرار هبوط معدلات النمو لتبلغ ٢,٧% خلال العام المقبل؛ مع تراجع بنسب أكبر في حالة الاقتصادات المتقدمة.
- وعزت الدكتورة / هالة السعيد، التراجع في مستويات النمو الاقتصادي العالمي إلى تزايد المخاوف من عدم قدرة السياسات النقدية على احتواء التضخم، وشيوع أزمة الديون في الأسواق الناشئة، وتوقع انخفاض الإنتاج في أوروبا متأثراً بنقص إمدادات الغاز الروسي، فضلاً عن تقادم أزمة العقارات في الصين.
- وأشارت إلى إنه من المتوقع حدوث تراجع في نشاط التجارة العالمية خلال العامين المقبلين، حيث شهد العام الجاري تراجعاً حاداً في معدلات نمو التجارة العالمية إلى ٤,٣%، مع توقع مزيد من التباطؤ إلى ٢,٥% خلال العام ٢٠٢٣؛ متأثراً بتبعات الأزمة الروسية-الأوكرانية.
- وأضافت في هذا السياق أن نسب معدلات التجارة العالمية شهدت تراجعاً نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، واستمرار الاضطرابات في سلاسل الإمداد، إلى جانب ارتفاع تكلفة النقل والخدمات اللوجيستية.
- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أن البيانات الأولية لوزارة التخطيط تُظهر استمرار الاقتصاد المصري في تحقيق معدل نمو مرتفع خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بواقع ٤,٤%، رغم التحديات التي فرضتها ثلاثة أحداث عالمية هي: استمرار تداعيات فيروس "كورونا"، والأزمة الروسية-الأوكرانية، فضلاً عن التأثيرات غير المواتية للتغيرات المناخية.
- وأشارت إلى مؤشرات الربع الأول للعام المالي الجاري، عرضت وزيرة التخطيط القطاعات السبعة الأكثر إسهاماً في الناتج المحلي خلال هذا الربع، وهي قطاعات: الزراعة بواقع ٠,٧ نقطة، وتجارة الجملة والتجزئة (٠,٦ نقطة)، والمطاعم والفنادق (٠,٥ نقطة)، والتشييد والبناء (٠,٤ نقطة)، والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال (٠,٤ نقطة)، والخدمات الاجتماعية (٠,٤ نقطة)، والاتصالات والمعلومات (٠,٤ نقطة).
- وأوضحت أن نشاط قناة السويس شهد تنامياً نتيجة السياسات التسويقية التي انتهجتها الهيئة في جذب خطوط ملاحية جديدة، وانعكاساً لبعض المتغيرات العالمية التي أدت إلى زيادة الوفر الذي تحققه قناة السويس مقارنة بالطرق البديلة، في ظل ارتفاع أسعار تأجير السفن ونوالين الشحن وارتفاع أسعار النفط وتغير خريطة التجارة العالمية.
- وعلى صعيد معدل البطالة، أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أنه ارتفع بقدر طفيف ليبلغ ٧,٤% خلال الربع الأول من العام المالي الجاري مقارنة بـ ٧,٢% في الربع المُناظر من العام السابق، كما أن معدل التضخم يشهد ارتفاعاً مدفوعاً بالاتجاهات السعودية التضخمية العالمية.

## • **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية توضح مستهدفات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخطة العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٢.**

- أوضحت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في تقرير صادر عنها مستهدفات واستثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخطة العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٢.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يلعب دوراً مهماً ورئيساً في تعزيز مَقومات التنمية المُستدامة، بما يُهيئها من وسائل معرفة ومعلومات حديثة تكون مُحفزة ومُرشدة لقرارات الاستثمار والإنتاج والتشغيل، مشيرة إلى أنه من المُستهدف أن تُوجّه خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ استثمارات قدرها ٦٧,١ مليار جنيه لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مُقابل ٥٨,٢ مليار

<sup>4</sup>[https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/pfbid02dUEiF3ckDswa6n9fWvPRriVjec45qQBh7iYobp6KNySb4UTGUoU8iJ8emq6cYGyol?\\_rdc=2&\\_rdr](https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/pfbid02dUEiF3ckDswa6n9fWvPRriVjec45qQBh7iYobp6KNySb4UTGUoU8iJ8emq6cYGyol?_rdc=2&_rdr)

<sup>5</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=3586&lang=ar>

جنبه استثمارات مُتوقَّعة بنهاية العام السابق ٢٠٢٢/٢١، بمُعدَّل نمو ١٥%، وتصل نسبة استثمارات القطاع لإجمالي استثمارات الخِطة إلى ٥%.

وحول مُستهدفات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخِطة عام ٢٠٢٣/٢٢ أشار تقرير وزارة التخطيط إلى أنه من المُتوقَّع أن يزداد إنتاج القطاع بنسبة تُناهز ٢٠% بالأسعار الجارية، وبنسبة ١٤,٣% بالأسعار الثابتة، وكذلك بالنسبة للنتاج، من المُستهدف زيادته بنسبة تُقارب ٢١% بالأسعار الجارية، و١٤,٤% بالأسعار الثابتة، بنسب مُساهمة ٢,٩% و٣% على الترتيب من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار التقرير إلى أن الأهداف الاستراتيجية للرؤية التنموية للقطاع تتبلور حول التفاعل مع مُعطيات العصر الرقمي الذي تتوالى فيه المُستجدات التكنولوجية على نحو مُتطرد ومُتسارع، وتمثّل أهم هذه الأهداف الاستراتيجية في تطوير وتحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي، استكمال وتطوير المرحلة الأولى والثانية من مدينة المعرفة، تطوير وتفعيل استخدام التكنولوجيا الحديثة، بناء مُجتمع معلومات مُتكامل قادر على الاستفادة الكاملة من البنية الأساسية للاتصالات، وعلى استثمار كافة الحلول التكنولوجية المُبتكرة، تنمية صناعات الاتصالات والمعلومات، وتعميق التصنيع المحلي للإلكترونيات لزيادة القيمة المُضافة، التوسّع في إنشاء المناطق التكنولوجية لفتح آفاق جديدة للاستثمار، رفع كفاءة الأجهزة والهيئات العامة، وتطوير الأنظمة القائمة للنهوض بمُستوى الخدمات المُقدّمة للمواطنين.

كما تتضمن الأهداف الاستراتيجية للقطاع في تطوير برامج التعاون مع الشركات العالمية والمُنظمات الدولية لزيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة من خلال توفير أحدث البرمجيات وبأسعار تنافسية من الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، تطويع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة الخدمات التعليمية وتحقيق المُساواة في الفرص العلمية لكافة فئات المُجتمع، علاوة على تنمية أنشطة القطاع لرفع مُساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٥% في عام الخطة ليصل إلى ٥% في غضون عامين، فضلاً عن تنمية الصادرات من خدمات التعهيد والمُنتجات الإلكترونية لتتجاوز ٦ مليار دولار مُقابل ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢١، إلى جانب زيادة نصيب الصادرات التكنولوجية لجملة الصادرات السلعية إلى ٥% مُقابل نسبة ٢,٥% - ٣% عام ٢٠٢٢/٢١.

وأوضح التقرير أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حقق إنجازات ملموسة خلال عام ٢٠٢١، حيث كان القطاع الأعلى نموًا، كما شهد تحوُّلاً كبيرًا لاستكمال المشروعات الضخمة التي يتم تنفيذها، مثل التحوُّل الرقمي وتطوير البنية التحتية للاتصالات وزيادة الخدمات الحكومية المُرقمنة المُقدّمة للمواطنين عبر منصة مصر الرقمية ومكاتب البريد، ورفع سرعات الإنترنت باستثمارات ضخمة، وإتاحة ترددات جديدة لخدمات المحمول ساهمت في إحداث نقلة نوعية بخدمات نقل البيانات عبر الموبايل في عام ٢٠٢٢، وتمثّلت أبرز إنجازات القطاع خلال عام ٢٠٢١ في ارتفاع مُعدَّل نمو القطاع ليصل إلى ١٦% في عام ٢٠٢١/٢٠ مقارنة بـ ١٥,٢% في عام ٢٠٢٠/١٩، نمو قيمة الصادرات الرقمية من ٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١/٢٠، وقد تبلورت الإنجازات المُحققة في تحسّن مركز مصر على خريطة العالم الرقمية.

وأشار التقرير إلى أن من دلالات ذلك أن جاءت مصر ضمن أسرع ١٠ دول نموًا للشمول الرقمي وفقًا للتقرير الصادر عن مؤسسة Roland Berger، تقدّم ترتيب مصر ٤٣ مركزًا في مؤشر القواعد التنظيمية للمحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول، الصادر عن الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول GSMA عن عام ٢٠٢٠، لتُصبح في المركز ٣٦ بين ٩٠ دولة تعتمد هذا النوع من الخدمات على مُستوى العالم، مُقارنة بالمركز ٧٩ في عام ٢٠١٩، مُحققة بذلك أعلى نسبة نمو بالمؤشر على مُستوى العالم، إلى جانب تقدّم ترتيب مصر خمسة مراكز في مؤشر الإنترنت الشامل ٢٠٢١ لتُصبح في المركز ٧٣ بين ١٢٠ دولة، مُقارنة بالمركز ٧٨ في العام السابق، كما احتلت المركز الرابع على مُستوى الدول الأفريقية الواردة في المؤشر وعددها ٢٩ دولة، وفقًا للتقرير الصادر عن وحدة أبحاث مجلة The Economist، كما احتلت القاهرة المرتبة الأولى في قارة إفريقيا في استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك وفقًا لتقرير "مُستقبل بيئة الأعمال التكنولوجية في إفريقيا لعام ٢٠٢٢/٢١" الصادر عن مؤسسة FDI Intelligence التابعة لصحيفة Financial Times، كما جاءت مصر في المرتبة الأولى بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، والمركز ١٥ على مُستوى العالم في "مؤشر مواقع الخدمات العالمي" الصادر عن مؤسسة "كيرني الاستشارية العالمية لعام ٢٠٢١.

#### ● مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر تقفز ٤٢ مركزًا بمؤشر نضج الحكومة الرقمية ٢٠٢٢.

نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار جديدًا يرصد تقدم مصر في مؤشر نضج الحكومة الرقمية خلال ٢٠٢٢؛ حيث قفزت مصر ٤٢ مركزًا في المؤشر بين عام ٢٠٢٠ و٢٠٢٢؛ فقد قفزت من المرتبة الـ ١١١ في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى المرتبة الـ ٦٩ في عام ٢٠٢٢، لتأتي مصر بذلك ضمن فئة الدول المتقدمة جدًا (A) خلال ٢٠٢٢ بمعدل نقاط ٠,٧٥١ نقطة.

يقيس مؤشر نضج الحكومة الرقمية ١٩٨ دولة على مستوى العالم ويقوم على ٤ مؤشرات رئيسية و٤٨ مؤشرًا فرعيًا، تتراوح نقاط المؤشر بين ٠ الأقل و ١ الأعلى.

جاء تقييم مصر في المؤشرات الفرعية مرتفعًا مثل مؤشر الأنظمة الحكومية الأساسية؛ وقد جاءت فيه ضمن فئة

الدول المتقدمة (A)، ومؤشر تقديم الخدمات الحكومية الرقمية وجاءت أيضا ضمن فئة الدول المتقدمة (A)، ومؤشر التفاعل الرقمي مع المواطنين وجاءت ضمن فئة الدول المتوسطة (B)، ومؤشر إمكانات التحول الرقمي الحكومي وجاءت ضمن فئة الدول المتقدمة (A).

ويوضح الإنفوجراف تقرير البنك الدولي والذي يشير إلى أن مصر تفتز ٤٢ مركزاً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية خلال ٢٠٢٢:



### ● مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، استخدام التمويل المبتكر بمصر يساهم في سد الفجوة التمويلية<sup>7</sup>.

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقرير جديد ضمن "سلسلة تقارير معلوماتية" والتي تهدف إلى تناول القضايا المهمة بالنسبة للمجتمع وصانع القرار، ويستند التقرير إلى باقة متنوعة من المصادر المحلية والتقارير الدولية، وجاء العدد الجديد بعنوان "التمويل المبتكر".

وأوضح التقرير مفهوم التمويل المبتكر حيث أشار أنه لا يوجد تعريف شامل لهذا المصطلح، فعلى حين عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنه "آلية تمويلية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تكون ثابتة ويمكن التنبؤ بها وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصالح العام"، عرفه البنك الدولي بأنه "مصادر تمويل جديدة، تختلف عن الطرق التقليدية للتمويل والتي توجد في الموازنة العامة للدولة"، أما منظمة التعاون والتنمية فقد عرفت التمويل المبتكر على أنه "التمويل الذي يشمل آليات لجمع الأموال أو تحفيز الإجراءات لدعم التنمية الدولية بطرق الإنفاق غير التقليدية من قبل القطاعين الرسمي والخاص".

استعرض التقرير أدوات التمويل المبتكر من أجل التنمية، حيث حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أربع أدوات للتمويل المبتكر وهي، آليات توفر تدفقات جديدة لزيادة الإيرادات العامة، وآليات خاصة بالتبرعات ومساهمات التضامن التطوعية، وآليات خاصة بالأدوات القائمة على الديون، وآليات خاصة بالحوافز والضمانات والتأمين بين القطاعين العام والخاص.

وأشار التقرير إلى دور التمويل المبتكر في تمويل مشروعات التنمية حيث يساهم في سد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويرتبط التمويل المبتكر ببعض أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص حيث تدخل هذه الأهداف ضمن مجالات عمل آليات التمويل المبتكر وذلك على النحو التالي، تحقيق الأهداف الصحية لبرنامج الأمم المتحدة، وإرساء قاعدة النمو الأخضر والحد من الانبعاثات لدعم البيئة، وتفعيل دور القطاع الخاص في توفير المدخرات اللازمة لعملية التنمية وتعزيز دوره في المجتمع.

سلط التقرير الضوء على المجالات التي يتم استخدام أدوات التمويل المبتكر فيها وكان منها، تعبئة الموارد العامة للدولة، وتعزيز إمكانية المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، وتعزيز

<sup>7</sup> <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1171806.html>

التجارة الدولية، وزيادة القدرة على تحمل الديون، ودعم العلم والتكنولوجيا.

وأشار التقرير إلى التدفقات المالية التقليدية لتمويل التنمية مقابل التمويل المبتكر، حيث ارتفعت التدفقات المالية الخارجية إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩) وحدثت زيادة في المساعدات الإنمائية الرسمية على الرغم من أنها أصبحت أقل أهمية مقارنة بتدفقات الموارد الأخرى، كما أن التحويلات المالية تفوق المساعدات الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى كونها أكثر استقرارًا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ فقد ارتفع صافي المساعدات الإنمائية من ٤٨,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٩٤,١ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وذلك بنسبة ارتفاع بلغت ٢٩٩,٤% كما ارتفع حج التحويلات من ١٢١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٦٥٣,٤ مليار عام ٢٠٢٠، بنسبة ارتفاع بلغت ٤٣٦,٥%.

وأضاف أن تشكل فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة السنوية ما يتراوح بين ٢,٥ تريليون دولار إلى أكثر من ٥ تريليونات دولار في السنة، ومن ثمَّ قد يسهم التمويل المبتكر في سد هذه الفجوة، فوفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام ٢٠٢٠ من المتوقع أن تزداد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بنسبة ٧٠% من ٢,٥ إلى ٤,٢ تريليون دولار سنويًا بسبب انخفاض أولي قدره ٧٠٠ مليار دولار في التمويل الخارجية الخاص (التحويلات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات المحافظ، وغيرها) والاستجابة لوباء "كوفيد ١٩" بنحو ١ تريليون دولار سنويًا في البلدان النامية.

أوضح التقرير أن التكنولوجيا المالية الحديثة تمثل الشق التقني لآليات التمويل المبتكر، حيث تهدف تلك التقنيات إلى تقديم خدمات وحلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية، كذلك التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية مثل البنوك وشركات التأمين، على غرار الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية وتحويل الأموال والتأمين والاقتراض والتمويل على غرار التمويل الجماعي والإدخار وخدمات الاستثمار والتداول في منصات وتطبيقات التداول على الانترنت.

#### ● السيد المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، نستهدف زيادة صادرات مصر إلى إفريقيا<sup>٨</sup>.

أكد السيد المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، أن مصر تستهدف زيادة صادراتها إلى الدول الإفريقية من خلال استراتيجية أوسع لتنمية صادرات البلاد إلى القارة، بما يتلائم مع قدراتها الإنتاجية، مشيرًا إلى أن مصر من أوائل الدول التي فعلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ونفذت بالفعل أول صفقة تجارية مع غانا.

أشار المهندس / أحمد سمير، خلال القمة الاستثنائية الـ ١٧ للاتحاد الإفريقي حول التصنيع والتنوع الاقتصادي، إلى أن قد تم خلال هذه القمة، تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية<sup>٩</sup>، مشيرًا إلى أن هذه الاتفاقية من شأنها أن تسمح بزيادة نسبة التجارة البينية الإفريقية المقدره حاليا بنحو ١٥% فقط إلى مستويات تليق بالقدرات والطموحات الإفريقية، إلى جانب خلق سوق إفريقية تكفل حرية تنقل السلع والخدمات بين الدول، وإنشاء، في مرحلة لاحقة، اتحاد جمركي ومجموعة اقتصادية إفريقية.

وأوضح أن مصر من أوائل الدول التي فعلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ونفذت بالفعل أول صفقة تجارية مع غانا تضم منتجات غذائية، مشيرًا إلى أن مبادرة تنفيذ هذه الصفقة التجارية الأولى تعد خطوة أساسية ومبدئية لتحقيق الاستفادة القصوى من تفعيل الاتفاقية، وإيجاد الآليات والسبل التي من شأنها استغلال المميزات التي تتيحها للدول الأعضاء.

وأكد أن المشاركة في هذه المبادرة كان من أهم أولويات الدولة المصرية خلال الفترة الماضية، حيث تم العمل مع كافة أجهزة الدولة على تذليل كافة العقبات أمام المصدرين للبدء في التصدير تحت مظلة الاتفاقية، لتكون هذه المبادرة نقطة الانطلاق نحو تفعيل التبادل التجاري التفضيلي.

وأضاف أن اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، التي تم تفعيلها خلال قمة النيجر، ستتيح ميزة تفاضلية ومعاملة جمركية مختلفة للمنتجات المصرية؛ بما يمكنها من الولوج بقوة نحو مختلف الأسواق الإفريقية.

وأشار المهندس/ أحمد سمير، إلى أن وزارته تعمل على عقد ندوات تعريفية لزيادة الوعي لدى المصنعين والمصدرين بأهمية الاتفاقية ومدى الاستفادة التي تعود عليهم من التصدير تحت مظلتها.

ونوه إلى أن الهدف النهائي من إقامة منطقة تجارة حرة قارية إفريقية هو تحقيق المكاسب للجميع والتنمية المستدامة لكافة الدول من خلال الارتقاء بالمستوي الصناعي والتجاري للدول الأعضاء، وفتح الأسواق وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والنمو المتكامل والمتوازن.

وأشار إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تعد ثاني أكبر تجمع اقتصادي (٥٥ دولة إفريقية) على مستوى العالم بعد منظمة التجارة العالمية (١٦٤ دولة)، لافتًا إلى أن اتفاقية تفعيل هذه المنطقة، التي وقعت عليها ٤٤ دولة، لا تقتصر على فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية فقط، بل تمتد ليشمل كافة أوجه التعاون بين الدول.

<sup>8</sup> <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1171446.html>

### الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، توسيع مظلة الحماية الاجتماعية بمعدل نمو سنوي ٣٣,٩٪<sup>٩</sup>.

- أكد الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، أن الدولة استمرت في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية بمعدل نمو سنوي ٣٣,٩٪ في الإنفاق على رعاية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية؛ لتخفيف حدة الأعباء التضخمية على المواطنين.
- وأوضح إلى أن الدولة حرصت خلال العام المالي الماضي، على استكمال مسيرتها في الوفاء بالتزاماتها نحو توفير حياة كريمة للمواطنين، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم، رغم ما فرضته الأزمة الاقتصادية العالمية من ضغوط بالغة الشدة على موازنات مختلف الدول بما فيها مصر، ليرتفع إجمالي المصروفات العامة بنسبة نمو سنوي ١٦٪، لافتًا إلى زيادة الإنفاق العام على أجور وتعويضات العاملين إلى ٣٥٨,٧ مليار جنيه مقابل ٣١٨,٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، بنسبة نمو ١٢,٥٪، وارتفاع الإنفاق الفعلي على دعم السلع التموينية إلى ٩٦,٨ مليار جنيه مقابل ٨٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، بنسبة نمو ١٦,٦٪.
- وأضاف الدكتور/ محمد معيط، أن الخزانة العامة للدولة قامت بسداد ١٨٠ مليار جنيه قيمة القسط السنوي للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ضمن اتفاق فض التباينات مع وزارة التضامن الاجتماعي لسداد مستحقات صناديق التأمينات المتراكمة عبر نصف قرن، على ضوء قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات؛ بما يضمن توفير السيولة المالية اللازمة لخدمة أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم والمؤمن عليهم والوفاء بكامل الالتزامات نحوهم.
- وأشار إلى إننا حريصون على تعزيز كفاءة الإنفاق العام على قطاعات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، في إطار تنفيذ استراتيجية بناء الإنسان المصري، على نحو يضمن النهوض به صحيًا، وتعليميًا، واجتماعيًا، حيث بلغ الإنفاق الفعلي على قطاع الصحة خلال العام المالي الماضي ١٣٦ مليار جنيه مقابل ١٠٧,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، بنسبة نمو ٢٦,٤٪، كما ارتفع الإنفاق على قطاع التعليم بنسبة ٢٢,٧٪ ليصل إلى ١٩٤,٨ مليار جنيه مقابل ١٥٨,٨ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة الإنفاق على الاستثمارات العامة بنسبة ٣٢,٢٪ لتُسجل ٣٢٩,٧ مليار جنيه مقابل ٢٤٩,٤ مليار جنيه.

### ● الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عائدات قناة السويس ترتفع لـ ١٣,٣ مليار جنيه سبتمبر الماضي<sup>١٠</sup>.

- أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سجلت عائدات قناة السويس في سبتمبر ارتفاعا ملحوظا في سبتمبر الماضي مقارنة بشهر سبتمبر من العام الماضي، حيث ارتفعت العائدات لمستوى ١٣,٣ مليار جنيه، بينما كانت نحو ٨,٨ مليار جنيه في نفس الشهر من العام الماضي، بزيادة بلغت نحو ٤,٥ مليار جنيه.
- وأوضح الجهاز أن إجمالي أعداد السفن سجل ارتفاعا حيث بلغ ٢٠٢٥ سفينة في سبتمبر الماضي، مقابل ١٨٥٦ سفينة في نفس الشهر من عام ٢٠٢١ بزيادة بلغت ١٦٩ سفينة، وبنسبة زيادة بلغت ٩,١٪، حيث ارتفع عدد ناقلات البترول العابرة للقناة ليصل إلى ٦٢٨ ناقله في سبتمبر الماضي، مقابل ٤٥٣ ناقله في نفس الشهر عام ٢٠٢١، بزيادة بلغت ١٧٥ ناقله بترول.
- وأضافت بيانات الجهاز، أن الحمولة الصافية للسفن المارة بقناة السويس شهدت ارتفاعا موازيا، حيث بلغت نحو ١١٩,٦ مليون طن في سبتمبر الماضي، مقابل ١١١,٦ مليون طن في نفس الشهر عام ٢٠٢١، بزيادة طفيفة بلغت نحو ٨ ملايين.

<sup>9</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3843316.aspx>

<sup>10</sup> <https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/06/08/%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3-%D8%AA%D9%82%D9%81%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%89-115-7-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D9%85>

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.



## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١١:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- السيدة الاستاذة / نيفين جامع الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر، حريصون على تعزيز التكامل الاقتصادي مع الدول العربية<sup>11</sup>.
- أكدت السيدة الاستاذة / نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر، حرص الجهاز على تعزيز أوجه التكامل الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية الأشقاء وتبادل الخبرات لدعم قطاع المشروعات الصغيرة بوجه عام والعمل على النهوض بقطاع الحرف اليدوية والتراثية بوجه خاص، وفتح آفاق تسويقية جديدة لأصحاب المشروعات اليدوية والتراثية بما يعكس على استقرار تلك المشروعات ونموها.
- وأوضحت أن عددا من أصحاب المشروعات التراثية من عملاء الجهاز يشاركون في فعاليات النسخة ٢٣ للصالون الدولي للصناعة التقليدية (SIAT 2022) المقام بالجزائر خلال الفترة من ٢٤ نوفمبر حتى ٢ ديسمبر، وذلك استمراراً لجهود الجهاز في إشراك أصحاب هذه المشروعات في مختلف المعارض المحلية والإقليمية لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم.
- وشددت على أن الجهاز يقوم بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والجهات المعنية في الدول الأشقاء لتقديم مختلف أوجه الدعم المالي والفني للمشروعات اليدوية والتراثية ومساعدة أصحابها على تطوير منتجاتهم لأهمية هذه المشروعات في توفير فرص عمل كثيفة لائقة ومستقرة للشباب وللمرأة، ولكونها تعبر عن الهوية والثقافة المصرية العريقة.
- وأشارت إلى أن اهتمام الدولة وتوجيهاتها برعاية هذا القطاع ودعمه تأتي لقدرته على توفير فرص عمل كثيفة خاصة في المحافظات الحدودية والصعيد، ولأن المنتجات التراثية تشكل مورداً مالياً ضخماً للعديد من دول العالم كما أن هذه النوعية من المنتجات لها مقومات تسويقية عالية في مصر ومطلوبة عالمياً.

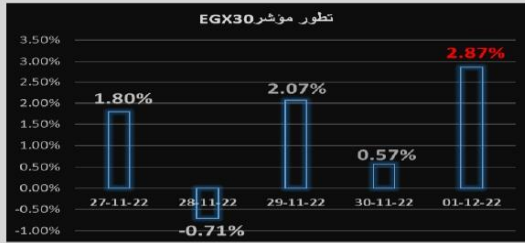
<sup>11</sup> [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

<sup>12</sup> <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1172541.html>

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

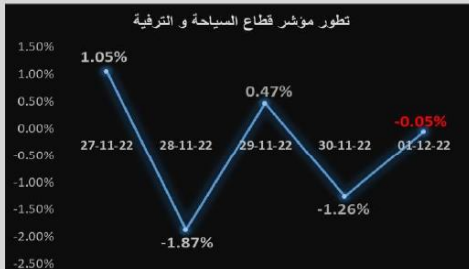


### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

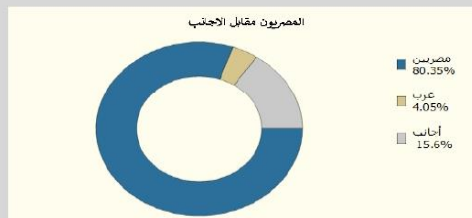
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة ٢,٨٧% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 1 ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنةً بانخفاض بنسبة ١,٨% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ١,٥٢% مقارنةً بانخفاض بنسبة ١,٣٧% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة ١,٥٩% مقارنةً بانخفاض بنسبة ١,١١% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٠,٠٥%، مقارنةً بارتفاع بنسبة ١,٠٥% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير رئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة الجمهورية، اللذان يشيران إلى أن مصر تجذب الشركات العالمية للاستثمار في إنتاج الطاقة النظيفة:

### مصر تجذب الشركات العالمية للاستثمار في إنتاج الطاقة النظيفة



10

جيجاوات

مذكرة مع تحالف مكون من إنفيني باور وحسن علام بقدرة إنتاجية



3 مذكرات تفاهم

وقعتها مصر مع شركات محلية وإقليمية وعالمية لإنتاج 18 جيجاوات من طاقة الرياح

5

جيجاوات

مذكرة مع شركة "سكاتك إيه إس إيه" بقدرة إنتاجية



3

جيجاوات

مذكرة مع تحالف مكون من أوراسكوم للإنشاءات وشركة "كهربل (التابعة لشركة إنجي الفرنسية" وشركة "توبوتا تسوشو كوربيريشن" بقدرة إنتاجية



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الجمهورية، نوفمبر 2022



### مصر تجذب الشركات العالمية للاستثمار في إنتاج الطاقة النظيفة



"FFI" الأسترالية

2 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنوياً.

"جلوباليك" البريطانية

2 مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً.

"سكاتك" النرويجية

لتصنيع الأمونيا الخضراء بسعة مليون طن سنوياً قابلة للزيادة.

"الفنار" السعودية

500 ألف طن من الوقود الأخضر سنوياً.

"مصدر" الإماراتية

480 ألف طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بالتعاون مع شركتي "إنفيني" و"حسن علام".

"رينيو باور" الهندية

1.1 مليون طن من الأمونيا الخضراء و220 ألف طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بالتعاون مع مؤسسة "السويدي".

9 عقود فعالية لإنتاج الوقود الأخضر داخل المنطقة

الاقتصادية لقناة السويس باستثمارات

85 مليار دولار  
فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الجمهورية، نوفمبر 2022

